: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i41.420

TJFPS

41

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

رسم السياسات العامة في سلطنة عُمان (المقومات والاتجاهات)

Drawing up public policies in the Sultanate of Oman (components and trends)

Ass. Lec. Asif Jalal Haimed [a]
Prof. Dr. Mortada Ahmed Khadr [b]
Tikrit University, College of Political Science [ab]

الباحث عاصف جلال حيمد* [a]
ا.د مرتضى احمد خضر [b]
جامعة تكريت–كلية العلوم السياسية [ab]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 03 Jun. 2025
-Received in revised form 15 Jun .2025
- Final Proofreading 20 Jul. 2025
- Accepted 23 Nov. 2025
- Available online:31 Dec.2025

Keywords:
-Policy making
-Public Policies
-Sultanate of Oman

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The topic of public policy formulation in the Sultanate of Oman is one of the important topics that shed light on how to design and implement public policies that affect the lives of citizens and society in general.

The research addresses key components including the legal and regulatory framework, the economic environment, and the cultural and social heritage, which form the foundations on which public policies are based. It also addresses the processes and methods used in policy formulation with a focus on the importance of community participation and strategic planning.

The research topic is also one of the vital topics that reflect how public affairs are managed in the Sultanate. The study aims to analyze the basic factors that affect the process of public policy formulation with a focus on the necessary components that contribute to formulating these policiessuch as the legal, regulatory, economic and social environment.

There are many basic components that affect the formulation of public policies, including political, social, economic and cultural factors. These components are considered the basis that enables understanding how to make political decisions and plan for the future of the country.

*Corresponding Author: Asif Jalal Haimed ,Email:asif.J.yassin03260@st.tu.edu.iq ,Tel: 07810717065. Affiliation: Tikrit University / College of Political Science.

Moreover, public policies are affected by modern global trends such as globalization, technology and environmental issues, which adds an additional dimension to the nature of policies and methods of their implementation.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
- الاستلام: 16 أذار 2025
-الاستلام بعد التنقيح 10 نيسان2025
- التدقيق اللغوي 15 مارس2025
- القبول: 23 مارس2025
- النشر المباشر: 30 حزيران 2025

الكلمات المفتاحية:
- **رسم السياسات**
- **السياسات العامة**
- **سلطنة عُمان**

الملخص: يعد موضوع رسم السياسات العامة في سلطنة عُمان من المواضيع المهمة التي تسلط الضوء على كيفية تصميم وتنفيذ السياسات العامة التي تؤثر على حياة المواطنين والمجتمع بشكل عام .

ويتناول البحث مقومات رئيسية تشمل الإطار القانوني والتنظيمي والبيئة الاقتصادية والتراث الثقافي والاجتماعي والتي تشكل الأسس التي تقوم عليها السياسات العامة كما يتناول العمليات والأساليب المستخدمة في رسم السياسات مع التركيز على أهمية المشاركة المجتمعية والتخطيط الاستراتيجي.

كما يعد موضوع البحث من الموضوعات الحيوية التي تعكس كيفية إدارة الشؤون العامة في السلطنة وتهدف الدراسة إلى تحليل العوامل الأساسية التي تؤثر في عملية رسم السياسات العامة مع التركيز على المقومات الضرورية التي تسهم في صياغة هذه السياسات مثل البيئة القانونية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتعدد المقومات الأساسية التي تؤثر في رسم السياسات العامة حيث تشمل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتُعد هذه المقومات بمثابة الأساس الذي يُمكن من فهم كيفية اتخاذ القرارات السياسية والتخطيط لمستقبل البلاد علاوة على ذلك تتأثر السياسات العامة بالاتجاهات العالمية الحديثة مثل العولمة والتكنولوجيا والقضايا البيئية مما يُضيف بعدًا إضافيًا لطبيعة السياسات وطرق تطبيقها

المقدمة:

تعد السياسات العامة أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد والمجتمعات، حيث تمثل الإطار الذي يُحدد كيفية توجيه الموارد، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. في سلطنة عمان، يعكس هذا الإطار التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجالات متعددة مثل التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية، والبيئة. يشهد المجتمع العماني تحولات كبيرة تعكس التغيرات العالمية والمحلية، مما يستدعي ضرورة مراجعة السياسات العامة وتطويرها لتلبية احتياجات المواطنين وتعزيز التنمية المستدامة.

ترتكز مقومات رسم السياسات العامة في سلطنة عُمان على منظومة حكم مركزية مرنة، وإطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى مؤسسات حكومية متخصصة في التخطيط والمتابعة والتقييم. كما تلعب القيادة السياسية دوراً محورياً في توجيه السياسات العامة، من خلال تحديد الأولويات الوطنية وترجمة الرؤى الاستراتيجية إلى برامج تنفيذية قابلة للتطبيق. ويعزز ذلك توفر بيئة سياسية مستقرة، ومستوى عالٍ من التوافق المجتمعي، ما يحدّ من الصراعات الداخلية ويمنح صانع القرار هامشاً أوسع للتحرك.

أما على مستوى الاتجاهات، فقد شهدت السياسات العامة في سلطنة عُمان تحوّلاً ملحوظاً نحو تبنّي مفاهيم الحوكمة الرشيدة، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص، إلى جانب الاهتمام المتزايد برأس المال البشري والابتكار والتحول الرقمي. كما برز توجه واضح نحو إشراك المجتمع في عملية صنع السياسات، سواء عبر المجالس الاستشارية أو آليات الحوار المجتمعي، بما يعكس إدراكاً متنامياً لأهمية المشاركة في تحسين جودة القرار العام.

وعليه، فإن دراسة رسم السياسات العامة في سلطنة عُمان تكتسب أهمية خاصة لفهم كيفية تفاعل المقومات الداخلية مع الاتجاهات الحديثة، ومدى قدرة الدولة على مواءمة سياساتها مع متطلبات التنمية والاستقرار في بيئة إقليمية ودولية متغيرة.

اولا: اهمية الدراسة:

تنبع الاهمية العلمية من ان السياسة العامة في سلطنة عُمان تعتبر من العناصر الأساسية التي تعكس توجهات الدولة ورؤيتها المستقبلية، اذ تتميز بنظامها السياسي الفريد الذي يجمع بين التقاليد العمانية العريقة والمتطلبات الحديثة للحكم والإدارة .

اما الاهمية العملية فقد يسهم البحث في إثراء المعرفة الأكاديمية حول السياسات العامة في سلطنة عُمان، مما يعزز من الدراسات المستقبلية ويحفز الباحثين على استكشاف مجالات جديدة.

ثانيا: اشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية في كيفية تحديد المقومات الأساسية التي تؤثر على رسم السياسات العامة في سلطنة عُمان، فضلاً إلى التحديات والاتجاهات السائدة في هذا المجال و وفق لذلك تتفرع عدة اسئلة ومنها:

1.ما هي العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على عملية صنع القرار؟

2. وكيف يمكن تحسين هذه العملية لتحقيق نتائج أفضل؟

ثالثا: فرضية الدراسة:

تقوم فرضية البحث على أن هناك مجموعة من المقومات مثل الثقافة، والبيئة السياسية والموارد الاقتصادية التي تلعب دوراً محورياً في رسم السياسات العامة في سلطنة، وأن فهم هذه المقومات يمكن أن يؤدي إلى تحسين فعالية السياسات.

رابعا: مناهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التاريخي الذي يركز على دراسة التطورات التاريخية التي أثرت على السياسات العامة في السلطنة بما في ذلك العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية وكذلك المنهج الوصفي الذي يستخدم لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسياسات العامة الحالية مما يساعد في فهم الوضع الراهن والتوجهات المستقبلية وايضا المنهج التحليلي يهدف إلى تحليل السياسات العامة من خلال تقييم النتائج والأثر مما يسهل فهم فعالية السياسات وتحديد نقاط القوة والضعف.

خامسا: هيكلية الدراسة:

تتكون هيكلة البحث من مبحثين تضمن المبحث الاول مطلبين تناول المطلب الاول المقومات الداخلية للسياسة العامة في سلطنة عُمان وتناول المطلب الثاني المقومات الخارجية للسياسة العامة في سلطنة عُمان، اما المبحث الثاني فقد تضمن مطلبين تناول المطلب الاول بيئة السياسة العامة في سلطنة عُمان وتناول المطلب الثاني العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة في سلطنة عُمان.

المبحث الاول

مقومات صنع السياسة العامة في سلطنة عُمان

في هذا المبحث سنتناول مقومات السياسة العامة في سلطنة عُمان من خلال مطلبين وهي كالاتي :

المطلب الاول: المقومات الداخلية في صنع السياسة العامة لسلطنة عُمان

تعد السياسة العُمانية هي الترجمة الحقيقية لمدركات ونهج القيادة في إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى اتجاه مختلف القضايا من اجل تحقيق المصلحة الوطنية، ونتيجة لذلك يمكن الإشارة إلى المقومات الداخلية للسياسة العامة في سلطنة عُمان :

اولا : الموقع الجغرافي : يأتي الموقع الجغرافي في بداية المقومات الداخلية حيث تبلغ مساحة سلطنة عُمان (309,501) كم مربع وتحتل المرتبة السبعين عالمياً من ناحية المساحة وتقع السلطنة في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وتقع على ساحل يمتد مسافة تزيد على (3165) كيلو متر حيث تمتد من اليمن جنوباً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً([1]). وهي تعد ارضا منغلقة على نفسها من جهة الحدود البرية مع بلدان الجزيرة العربية لكنها في ذات الوقت تمتلك واجهات بحرية طويلة صالحة للملاحة تمتد لمسافة 1800 كم تقريبا متوزعة على ثلاثة بحار وهي : البحر العربي من الشرق والجنوب وخليج عُمان من الجهة الشمالية والخليج العربي في اقصى الشمال اذ ان تتحكم شبه جزيرة (مسندم) العُمانية بمضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي([2]). وقد ساهم الموقع الجغرافي العُماني في بلورة ادوار عُمان عبر مراحل التاريخ المختلفة حيث هناك تنوع ثري تمثله الجغرافيا العُمانية أتاح فيما بعد تنوع ثقافي واقتصادي واجتماعي واوجد مزيجاً متناغماً من العادات والتقاليد والفنون وانواع عديدة ومتعددة من السلوك الانساني البشري([3]).

---

[1] عدنان بن صالح الحمادي، السياسة الخارجية لسلطنة عمان حيال الجمهورية الاسلامية الايرانية ومدى تأثيرها على امن مجلس التعاون لدول الخليج العربي (2011–2020)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الاردن، جامعة الشرق الاوسط،2021، ص20.

[2] مقدام عبد الحسن باقر الفياض، سياسة بريطانيا تجاه عُمان 1856–1898، **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، العراق، جامعة الكوفة، 2006، ص20.

[3] عبد الرحمن احمد سيف، **تطور دولة سلطنة عمان**(الاردن ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، 2015)،ص18.

ثانيا : المقومات السياسية : يتمثل المقوم السياسي بوجه العموم في طبيعة النظام السياسي للدولة فالنظام السياسي الديمقراطي يعكس سياسات عامة سلمية نتيجة لما يتمه به من تعددية وارتفاع في نسبة المشاركة السياسية أما النظام التسلطي يعكس سياسات عدوانية توسعية ومن ذلك على الرغم من أن النظام الديمقراطي في الواقع يهدف لتحقيق القوة والتنافس على المجالات الحيوية وتعتمد الحروب لتحقيق ذلك إلا أنها تبقى أفضل من الأنظمة التسلطية وذلك لما تتمتع به من المميزات والخصائص الديمقراطية([1]).

ويمكن القول ان السلطان قابوس بن سعيد تمكن من الخروج بالسلطنة من اجواء العزلة التي كانت تشكل حاجز بينها وبين العالم الخارجي وحتى العربي حيث انفتحت السلطنة على العالم الخارجي وبناء سياسة يقوم مضمونها على حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية ودعم العلاقات مع الأقطار العربية وإقامة علاقات ودية مع بقية دول العالم([2]).

ثالثا : المقومات الاقتصادية: يعد المقوم الاقتصادي احد العوامل ذات الاهمية التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي في الدول ومن ذلك فإن توفر الإمكانيات الاقتصادية الوطنية وامكانية استثمارها عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتنفيذ خطط التنمية وكل ذلك قد يؤدي إلى توفير الظروف الملائمة لإعداد جيش قوي من حيث الكم والنوع وبالصورة التي تتناسب مع حجم الأخطار التي تتعرض لها الدول كما يلعب الاقتصاد دوراً مهماً في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها([3]). ومن ذلك فقد ساهمت القطاعات غير النفطية الزراعة كالثروة السمكية والتعدين في دعم التنمية الاقتصادية وبلغ إجمالي الناتج المحلي عام 2018 الى 28،79 مليار دولار أمريكي وقد ادت هذه التطورات إلى فتح فرص

---

[1] اسلام احمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية، **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد التاسع (الاردن: 2019)،ص9.

[2]احمد خالد محمود المزيد، سياسة سلطنة عُمان تجاه القضايا العربية المعاصرة في المشرق العربي (1990–2014)، **اطروحة دكتوراه غير منشورة** ، الجزائر ، جامعة مؤتة ، 2017,ص52.

[3]حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970–2011، **رسالة ماجستير منشورة** ، الاردن، جامعة الشرق الاوسط ، 2012 ،ص33,32.

واسعة أمام صناع القرار([1]). وقد تتميز سلطنة عُمان بوجود العديد من الثروات الطبيعية ومن ابرزها النحاس والفضة والذهب والغاز([2]).

رابعا : المقومات التاريخية: يرجع التاريخ العُماني إلى ما قبل الألف 12 قبل الميلاد وعرفت عُمان بأسماء متعددة على مر التاريخ ولكل اسم له بعده الحضاري أو التاريخي المحدد في دلالته وعرفت ب المجان مرتبطة بهذا الاسم بصناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين الذين ارتبطت معهم عُمان وعرفت أيضا بـ (مزون) التي تدل على كثرة الموارد المائية وما رافق ذلك من ازدهار وحضارة كما ورد اسم عُمان في هجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عُمان في اليمن([3]). وقد تبين الاكتشافات الأثرية وما تداوله المؤرخون العُمانيون والعرب والأجانب أن أمم عديدة استوطنت في عُمان ومنها قوم عاد السومريون والكلدانيون والأحقاف في جنوب عُمان والفينيقيون في صور والفرس في ساحل الباطنة([4]). فقد مرت سلطنة عُمان بحقب تاريخية شهدت العديد من التفاعلات المجتمعية داخلياً وخارجياً لذلك فأن السلطنة حريصة على توطيد وتعزيز علاقات الصداقة مع الأشقاء ومع الدول والشعوب التي ترتبط معها في حقب تاريخية معينة في آسيا وأفريقيا ولذلك من اجل التواصل الحضاري والثقافي وتبادل المصالح المشتركة بينها وبين تلك الدول وايضا جميع دول العالم([5]).

خامسا : المقومات العسكرية

منذ تسلم قابوس السلطة عام 1970 عمل على امتلاك قوات عسكرية مقاتلة أكثر تطوراً هدفها حفظ الأمن والاستقرار فضلاً الى إسهامها في بناء علاقات مستقرة مع الدول الإقليمية من خلال الحوارات والاتصالات العسكرية كما اسهمت السلطنة في تأسيس قوة للرد السريع داخل دول مجلس التعاون الخليجي

---

(1) محمد مرعي جاسم، الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني (1970 –2020) ، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد 62 (بغداد : 2021)،ص354,355.

(2) نادية فاظل عباس فضلي، النظام السياسي لسلطنة عمان وعلاقتة مع مجلس التعاون الخليجي، **المجلة السياسية والدولية**، العدد35،36 (العراق:2017)،ص191,190.

(3) علي بابا حمو، التجربة النهضوية في سلطنة عمان – التعليم نموذجا – ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2019،ص13.

(4) علي احمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والدبلوماسي لعُمان في الشرق الاوسط في ظل السلطان قابوس بن سعيد 1970–2020 ، **اطروحة دكتوراه غير منشورة** ، الاردن ، جامعة مؤتة ، 2021 ،ص45.

(5) ايمن عبد الكريم الفيصل، **سلطنة عُمان مواقفها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية**(بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2020)،ص56.

واشاعة ثقافة الأمن الجماعي ومن ذلك فقد بلغ عدد القوات المسلحة عام 2014 (44,100) جندي تمكنت من تجفيف منابع التأمر الداخلي والخارجي([1]).ويضم الجيش العُماني قوة برية حديثة ومتطورة ومتكاملة من حيث التسليح والتنظيم والبناء وتمتلك أسلحة المشاة والمدرعات والمدفعية ومنظومة الدفاع الجوي والإشارة واضافة لذلك فأنه متميز بالكفاءة العالية على خوض المعارك نتيجة للعناية والتدريب والتحديث والتطوير للأفراد والمعدات([2]). وكما ان اغلب الخبراء العسكريين يتفقون على ان الجيش العُماني يعتبر من أفضل الجيوش في المنطقة من ناحية التدريب والاحتراف وان عُمان لها القدرة للتصدي للأخطار المحتملة التي تواجهها سواء من جانب الدول الاقليمية او أي تمرد داخلي([3]).

المطلب الثاني: المقومات الخارجية لصنع السياسة العامة في سلطنة عُمان

لقد جعلت القيادة السياسية في سلطنة عُمان امامها أن العلاقة الطبيعية بين دول العالم هي العلاقة التي تقوم على التعاون والتعايش السلمي حل الخلافات بالطرق السلمية، ومن ذلك فأن للسياسة العامة في سلطنة عُمان الى مقومات خارجية وتتمثل بما يلي :

اولا : النظام الاقليمي: تأثرت علاقة سلطنة عُمان بالدول العربية من خلال موقفها من الأحداث في ظفار جنوب غرب السلطنة في المدة (1963–1975) حيث كانت هناك دول عربية مثل اليمن الجنوبي وكذلك العراق ومصر قد قدمت الدعم للمقاتلين ضد الحكومة في حين قدما دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية والأردن لتقديم الدعم لسلطنة عُمان وفي النهاية كان الموقف من الأحداث في حينها أساساً لوضوح الموقف والعلاقة مع الدول العربية([4]) وقد لعبت سلطنة عُمان دوراً قيادي في تشكيل وتأسيس مجلس التعاون لدول

---

(1) محمد مرعي جاسم، **مصدر سبق ذكره** ،ص355.

(2) احمد خالد محمود المزيد، **مصدر سبق ذكره** ،ص75.

(3) زياد خلف عبد الله الجبوري، طبيعة السياسة الخارجية العمانية في ظل الازمات الاقليمية الجديدة، **مجلة جامعة تكريت للحقوق** ، العدد2 (العراق : 2019)،ص112,111.

(4) خميس بن علي بن خميس السنيدي، السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه الازمة اليمنية (2015–2020)، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الاردن ، جامعة الشرق الاوسط ،2020,ص47.

الخليج العربية في الخامس والعشرين من مايو 1981([1]). وفي عهد السلطان قابوس بن سعيد تم انضمام سلطنة عُمان الى الجامعة العربية في التاسع والعشرين من ايلول عام1971م([2]). لعبت عُمان دور معتدل و وسيط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مقارنة بالعديد من الدول واعربت عن اهمية احترام حق إسرائيل في الوجود وكذلك يجب أن تعترف إسرائيل بالحقوق السياسية للفلسطينيين حيث كان اول اتصال رسمي لسلطنة عُمان مع إسرائيل في حرب الخليج الثانية عام 1991 ومؤتمر مدريد للسلام حيث يرى السلطان قابوس طريقة لتحقيق مصالح بلاده هي عن طريق التفاعل المفتوح مع إسرائيل على الرغم من إثارة غضب جيرانه في الخليج([3]). وكما كان لسلطنة عُمان دور واضح في العديد من الازمات والصراعات التي شهدتها المنطقة فعندما اندلعت الحرب العراقية – الايرانية سارع زعماء الخليج العربي لتقديم الدعم للعراق مادياً ومعنوياً الا سلطنة عُمان التزمت الحذر والحيطة ولم تقدم الدعم للحكومة العراقية لكن انتهاك القوات البحرية الايرانية للمياه الاقليمية العُمانية في مضيق هرمز في عام1982م زاد حجم التوتر بين مسقط وطهران واستدعت مسقط القائم بشؤونها في طهران في تشرين الأول من العام نفسه وما زاد الامر تعقيداً هو تبرع السلطان قابوس بمبلغ قدره 10 ملايين دولار دعما للعراق ضد ايران([4]). والى جانب مما تقدم فقد سمحت السلطنة للسفن الحربية السعودية بالمرور عبر الموانئ العُمانية لتقديم الدعم للعراق وكذلك سمحت لطائرات الاواكس السعودية للتحليق في اجوائها وفي عام 1982 قامت السلطنة بتمويل صفقة اسلحة مصرية للعراق، كما قدمت سلطنة عُمان طلبها إلى إيران بضرورة خروجها من شبة جزيرة "الفاو" العراقية التي قد نجحت بالسيطرة عليها عام 1986([5]). واستمرت جهود السلطنة لإيقاف الحرب بالرغم من تدهور العلاقات العُمانية– الايرانية ففي 18تشرين

---

(1) شذى الحسيني، سلطنة عُمان في النظام الدولي في المدة ما بين 1980 وحتى 1991 ، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث** ، العدد1 (فلسطين : 2022)،ص116.

(2) ثامر عزام حمد، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عمان حتى عام 1986م ، **مجلة سر من رأى** ، العدد23 (سامراء :2010)،ص220.

(3) Abdulgani BOZKURT and Muhammed Hüseyin MERCAN , Oman's Foreign Policy and Its Mediating and Balancing Role in the Middle East , **University Journal of Political Science** ,the number10 (2022),p182.

(4) علي حمزة عباس، موقف سلطنة عُمان من حرب الخليج الاولى والثانية ، **مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية** ، العدد1 (العراق : 2014)،ص516.

(5) احمد الباز، **الثورة والحرب تشكيل العلاقات الايرانية الخليجية** (القاهرة ، دار العربي للنشر والتوزيع ، 2018)، ص172–171.

الثاني/نوفمبر 1984 تحدث السلطان قابوس عن هذه الجهود قائلاً : اننا مازلنا ندعو مخلصين العراق وايران الى مراجعة منطق الحكمة للخروج من مأزق الحرب الضروس التي دخلت عامها الخامس وأودت بحياة الالاف من ابناء الشعبين الجارين المسلمين واستنزفت خيراتهما وامتصت ثرواتهما والتي تشكل تهديداً للمسلمين الابرياء وقلقاً دولياً عميقاً وانه لا يسعنا الا ان نؤكد ان علينا جميعاً عرباً ومسلمين ان نوحد جهودنا لخدمة قضايانا المصيرية المشتركة([1]).

اما حرب الخليج الثانية فقد شكل الغزو العراقي للكويت في 2 آب/اغسطس 1990م موقف صعب للدبلوماسية العُمانية حيث ان الكويت هي عضو في مجلس التعاون الخليجي والعراق دولة خليجية وعربية ولصعوبة هذا الموقف فأن سلطنة عُمان اخذت من الحوار كمنهج لحل الخلاف ما بين العراق والكويت اذ ان منذ اجتياح العراق للكويت اخذت السياسة العُمانية تميل نحو الحلول السلمية التي تتفق مع القرارات الدولية([2]). وبعد غزو القوات العراقية للكويت في أغسطس 1990 أعلنت سلطنة عُمان أنه يجب حل النزاع بالوسائل السلمية دون استخدام القوة([3]). وعقب انتهاء الحرب اتبعت سلطنة عُمان سياسة أكثر تصالحية تجاه العراق اذ انها بذلت عُمان جهودًا واسعة من اجل تخفيف العقوبات التي فرضها مجلس الأمن عام 1991 وأظهرت اهتمامها بمجتمع العراق ولم تقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد ان اصبح لها مقعد غير الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1994 اذ ان عُمان من جانب العقوبات المفروضة على العراق ومن جانب اخر حاولت تخفيف الآثار السلبية للعقوبات على الشعب العراقي([4]).

ثانيا : النظام الدولي : تعرف سلطنة عُمان بشكل عام في أنحاء الشرق الأوسط والعالم اجمع بأنها دولة مستقرة ومسالمة في منطقة مضطربة هذه السمعة تستحقها وليست من قبيل الصدفة ومنذ بداية السبعينيات قام السلطان قابوس بن سعيد بتشكيل حكومة تقدر الحلول السلمية والتفاوض في فترات الصراع والإيمان الراسخ بالحلول الوسطى([5]). فقد انضمت سلطنة عُمان في عام 1971 الى منظمة الأمم المتحدة العالمية والتي تضم في

---

(1) علي حمزة عباس، **مصدر سبق ذكره** ،ص518.

(2) المصدر نفسه ،ص524،523.

(3)EUR , **The Middle East and North Africa 2003** , 49th Edition (Taylor & Francis Group,1977),p868.

(4) EMİN AKSEKİ , OMAN'S FOREIGN POLICY BETWEEN 1970-2008 ,**Published master's thesis** , Türkiye ,Middle East Technical University ,2010,p73.

(5) Oxford Business Group , **The Report: Oman 2009** (British, Oxford Business Group ,2000),p19.

عضويتها 193 دولة ، وجاء انضمامها للأمم المتحدة توافقاً مع الرؤية التنموية التي قادها السلطان قابوس بن سعيد داخليا وخارجيا جعلت من السلطنة واحة للسلام ووسيطا للسلام الإقليمي والدولي([1])، وكما انضمت سلطنة عُمان الى منظمة العمل الدولية في عام 1994 كعضو مراقب حتى عام 1996([2]). وانضمت سلطنة عُمان الى منظمة التجارة العالمية في عام 2000 وكما تمكنت تجنب العديد من الاضطراب الذي عانت منه الاقتصادات ذات الادارة الاقل ذكاء واضافة لذلك فقد تمكنت عُمان من ترجمة عضويتها في منظمة التجارة العالمية إلى وسيلة للعديد من التطوير والتقدم عن طريق اعتماد المعايير الدولية بشكل مطرد في جميع ممارساتها التجارية والمالية([3]). حيث تتسم العلاقات العُمانية الدولية بالواقعية والصراحة والوضوح مع جميع الدول بعيداً عن الانفعال أو رد الفعل أو الازدواجية في المعايير ودائما تحث على الحكمة واتساع الافق والمصداقية([4]). وقد انضمت عُمان في عام 2014 إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية لكن لم تشارك في الغارات الجوية للتحالف أو العمليات البرية ضد التنظيم([5]).

---

(1) مصطفى عنبر ، انضمام سلطنة عمان للامم المتحدة عام 1971 ، 7/اكتوبر/ 2019 ، اليوم السابع ، متاح على الرابط التالي : https://m.youm7.com/amp/2019/10/7- ، تاريخ الزيارة2/7/2024.

(2) خليل بن عبد الله الخنجي ، عُمان في منظمات العمل الدولية ، جريدة الرؤية ، 21/ مايو / 2022 ، متاح على الرابط التالي :- https://alroya.om/p/301172 ، تاريخ الزيارة 2024/7/6.

(3) Oxford Business Group ،Oxford Business Group ,**EMERGING OMAN 2007**(Britain Oxford Business Group ,2007),p8.

(4) شذى الحسيني ، **مصدر سبق ذكره** ،ص116.

(5) Jeremy M. Sharp,Oman: Politics, Security, and U.S. Policy, **Congressional Research Service**, 2024,p6.

المبحث الثاني

اتجاهات صنع السياسة العامة في سلطنة عُمان

في هذا المبحث سنتناول اتجاهات صنع السياسة العامة في سلطنة عُمان من خلال مطلبين وهي كالاتي :

المطلب الاول: بيئة السياسة العامة في سلطنة عُمان

إن السياسة العامة في سلطنة عُمان تتأثر بصورة مباشرة بالبيئات المتعددة التي تحيط بها وتتفاعل مع الأطراف التي توكل إليها مهمة صناعة السياسة العامة سواء كانت هذه الأطراف هي جهات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية أو إدارية وتتمثل هذه البيئات بما يلي:

اولا : البيئة التنظيمية : تعد سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة كاملة عاصمتها مسقط ودين الدولة هو الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع([1]). ونظام الحكم في السلطنة هو نظام ملكي وراثي اذا ان السلطان هو الذي يستلم الحكم عن طريق الوراثة ولذلك يكون هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ويقود السلطات الحكومية التشريعية والتنفيذية والقضائية ويعتبر النظام الأساسي القانون للسلطنة الأسمى لها وهذا النظام يعادل الدستور وتم اعتماد النظام الأساسي عام 1996 ولم يجري عليه الا تعديل واحد في 2011([2]). ووفقاً لذلك فقد نصت المادة 48 على أن السلطان رئيس الدولة والممثل الأسمى لها والقائد الأعلى ذاته مصونة لا تمس واحترامه واجب وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها([3]). والأحزاب السياسية محظورة في سلطنة عُمان بالرغم من إجراء البعض من الإصلاحات الترقيعية الا ان تظل كل السلطات تقريباً في يد السلطان قابوس([4]).

---

[1] بوابة سلطنة عُملن التعليمية ، مرسوم سلطاني رقم 6/2021 بإصدار النظام السياسي للدولة ، متاح على الرابط التالي :- https://home.moe.gov.om/file/main-tab/links/oman/System4.pdf ، تاريخ الزيارة 1/8/2024.

[2] فوري، ما هو نظام الحكم في سلطنة عُمان، 2022/10/23، متاح على الرابط التالي :- https://www.fawry.news/114634 ، تاريخ الزيارة 2024/8/1.

[3] احمد بن علي بن حمد بني عرابة ، مسؤولية رئيس الدولة في سلطنة عمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : درسة تحليلة مقارنة ، **المجلة الالكترونية الدولية للتقدم في العلوم الاجتماعية** ، العدد27 (بيروت: 2023)،ص439.

[4] مارك فاليري ، تفاقم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عُمان ، مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الاوسط ، 28/يناير/ 2015, متاح على الرابط التالي :- https://carnegieendowment.org/research/2015/01/simmering-unrest-and-succession-challenges-in-oman?lang=ar&center=middle-east, تاريخ الزيارة 2024/8/2.

ثانيا : البيئة الاجتماعية والاقتصادية : في الوقت الذي انعزلت فيه سلطنة عُمان عن محيطها العربي نتيجة المذهب الاباضي الذي كان محارب من قبل المذاهب الاخرى فقد انفتحت على شعوب القارة الهندية والافريقية ونتيجة لذلك فأن المجتمع العُماني لا يعاني من مشكلة التجنيس في وقته الحديث الا ان تركيبته التاريخية جعلته ينقسم الى دوائر متداخلة وغير مندمج([1]). ويتحدث اللغة العربية بين سكان عُمان بصورة عامة ومسقط بصورة خاصة ولكن بعض السكان في مدينة مسقط يتكلمون بلغاتهم الأصلية مثل الفارسية والبلوشية والهندوستانية([2]).ومن ناحية الاصول فقد ينقسم المجتمع العُماني الى مواطنين عرب ومواطنين من اصول هندية واخرى من اصول افريقية اما من ناحية المذهب فينقسمون الى اباضية وسنة واقلية شيعية مؤثرة اما من ناحية التركيبة القبلية فأن التقسيم الشائع يقسم الاشخاص الى ذوي اصول قبلية وبياسرة ومنطقيا يقسم المجتمع العُماني الى ساحل و داخل وشمال وجنوب([3]). بلغ إجمالي السكان في السلطنة وفق التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت في عام 2020 نسبة 4 ملايين و471 ألف و148 نسمة مقارنة بمليونين و773 ألف و479 نسمة وفق تعداد عام 2010، أي ارتفع نسبة عدد السكان في السلطنة بنسبة 61% خلال 10 سنوات ووصل إجمالي العُمانيين في التعداد الإلكتروني إلى مليونين و731 ألف و456 نسمة بنسبة ارتفاع بلغت 40% مقارنة بعام 2010([4]).

اما بما يخص البيئة الاقتصادية فقد الزمت المادة 14 بالتزام الدولة بضمان حرية النشاط الاقتصادي وفق العدالة الاجتماعية والتوازن والتعاون بين النشاط العام والنشاط الخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم والقضاء على الفقر فمن حق كل مواطن مستوى معيشة ملائم له ولأسرته([5]). وتستمد سلطنة عُمان ثروة بلادها من خلال اعتمادها على النفط والغاز الطبيعي فقد ازداد إنتاج البترول بشكل منتظم لكون عُمان ليست عضواً في الأوبك وهي بالنهاية حرة وغير مقيدة في

---

(1) عمر هشام الشهابي، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت، منتدى المعارف ،2014)،ص125.

(2) محمود الجبارات، **دراسات في تاريخ سلطنة عمان المعاصر**(بغداد، دار الرافدين للنشر،2024)،ص بدون.

(3) عمر هشام الشهابي ، **مصدر سبق ذكره**،ص125.

(4) سلطنة عمان وزارة الداخلية، اعلان نتائج التعداد الالكتروني 2020م،15/ديسمبر/2020,متاح على الرابط التالي:- https://www.moi.gov.om/ar-om/news/ ، تاريخ الزيارة2024/8/8.

(5) هند قاسم محمد ،الحقوق والحريات العامة في دستور سلطنة عُمان وسبل حمايتها ، **مجلة العلوم السياسة** ، العدد 65 (بغداد:2023)،ص289.

تحديد حجم إنتاجها ويشكل الغاز الطبيعي ثاني مورد للبلاد بعد النفط وإنتاجه متجه نحو التزايد المستمر واضافة لذلك فأن سلطنة عُمان تقوم بانتاج النحاس وتصدّر كامل إنتاجه وأهم الموارد المنجمية هي : البترول والغاز الطبيعي و النحاس والذهب والفضة([1]). حيث يقدر احتياطي سلطنة عُمان من النفط في نهاية عام 2017 حوالي 4740 مليار برميل وفي عام 2018 أرتفع الاحتياطي النفطي نحو 4791 مليار برميل أما الناتج اليومي من النفط الخام بلغ مليون برميل في يناير عام 2018 وهذه النسبة ليست قليلة لكن لم تستغل هذه العائدات من الثروة النفطية بالشكل الذي يؤدي الى تنوع الاقتصاد العُماني([2]).

ثالثا : البيئة السياسية : على الدوام تكون السياسة الخارجية العُمانية في موقع إشادة من مختلف قادة الدول الإقليميين والدوليين وذلك كونها تنطلق من مبادئ ثابتة نبتت من تراث السلطنة العريق وهي مبادئ إحلال السلام والأمن في مختلف المناطق ([3]).وتقوم السياسة العُمانية على مجموعة من المبادئ والمرتكزات وتتمثل بما يلي :

1-حسن الجوار: تؤمن سلطنة عُمان ايماناً ثابتاً بضرورة تطوير علاقات جيدة مع كل جيرانها والحفاظ عليها ويتمثل الهدف الثابت للسياسة العُمانية في التأكيد على ان علاقاتها مع جميع جيرانها تُبنى على اساس الصداقة والاحترام المتبادل وعلى التفاهم ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير([4]).

---

[1] صبحي سليمان ،**سلطنة عُمان بين الحاضر والماضي** (القاهرة ، دار الفجر للنشر ، 2015)،ص6.

[2] حارب بن سعيد بن سليم الهنائي، تقلبات اسعار النفط واثرها على وضع الموازنة العامة في سلطنة عمان : دراسة تحليلية مقارنة، **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، مصر، جامعة المنصورة،2019,ص3.

[3] مدرين المكتومية ، السياسة الخارجية العمانية ثوابت وطنية راسخة لتحقيق السلام والاستقرار ، جريدة الرؤية ، 24/ نوفمبر/ 2023, متاح على الرابط التالي :- https://alroya.om/p/333774 ،تاريخ الزيارة4/8/2024.

[4] وزارة الخارجية العمانية ، المبادئ والمرتكزات ، متاح على الرابط التالي :- https://www.fm.gov.om/policy-ar/principles-ar/?lang=ar ،تاريخ الزيارة4/8/2024.

2- **التسامح** : يعد ركيزة أساسية في سياسة السلطنة وقد تجذرت أُسسه في المجتمع العُماني وممارساته الاجتماعية والدينية وانعكست في اجتماع المصلين من إباضيين وسنة وشيعة في مسجد واحد وادى ذلك الى تعزيز السلطنة بالأمن والاستقرار كأحد أكثر البلدان أمانا في رقعة جغرافية تشهد حوادث ارهابية ([1]).

3- الحوار: أكدت سلطنة عُمان حرصها الثابت على الدعوة إلى الحوار لأعتباره مبدأ أساسي لحل النزاعات وإرساء الوئام بين الأمم وهذا المبدا ليس دليلا على سياستها الخارجية فقط انما انعكاس لرؤيتها الأوسع لعالم يسوده الرخاء والاستقرار والأمن والسلام([2]).

4- البرجماتية : هناك محددات تفرض على سلطنة عُمان ان تكون مستقلة وبرجتماتية في سياساتها ومن هذه المحددات هي اتساع حجم الدولة العُمانية وتعقيدات مكونها المجتمعي اذ ان عُمان بلد واسع جغرافياً ويضم مكونات مجتمعية متعددة وهذا ما يفرض على القيادة العُمانية العمل على المحافظة على التجانس الوطني القائم في البلد بين مكونات المجتمع العُماني المختلفة. لذلك فإن الاستقلالية والبرجماتية تفرض العمل وفق المصلحة الوطنية وعدم التركيز على المثاليات([3]).

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة في سلطنة عُمان

اولا: العوامل السياسة :تضمنت سياسة السلطنة الواقعية السياسية المبدئية ومبدأ عدم الانحياز لاي طرف من أطراف النزاع وكما قدّمت الدبلوماسية العُمانية طروحات لحل المشكلات التي واجهتها أو قامت حولها إذ تستند هذه الطروحات على الحوار والمفاوضات التي تأخذ إلى السلام حيث يمثل الحوار المباشر بين جميع الأطراف والهيئات هو السبيل الآمن الوحيد لإنهاء الأزمات([4]).أن السياسة العُمانية لا تختلف عن خصائص شعبها اذ الوفاق العُماني والجانب الإيجابي و وضع الهدوء والسكينة فقد اوضحت السياسة العُمانية اتجاه ثابت ومستمر

---

(1) ضياء نوح ، ثبات ام تغير اتجاهات السياسة الخارجية العُمانية في المنطقة ،مركز رع للدراسات الاستراتيجية ، 5/يناير/2022, متاح على الرابط التالي:- https://rcssegypt.com/8378 ،تاريخ الزيارة4/8/2024.

(2) جريدة عمان،من سلطنة عمان الى العالم الحوار خيارنا الاسلم،24/سبتمر/2023,متاح على الرابط التالي:- https://www.omandaily.om/ampArticle/1145329، تاريخ الزيارة2024/8/7.

(3) محمد بن هويدان،السياسة الخارجية العمانية،مجلة درع الوطن، 1/3/2017, متاح على الرابط التالي:- https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/articles/ ، تاريخ الزيارة5/8/2024.

(4) حاتم بن سعيد بن محمد مسن،**مصدر سبق ذكره**،ص9.

على عكس العديد من دول الشرق الأوسط ، حيث تؤدي السياسة العُمانية المنطقة نحو الاستقرار والهدوء اعتمادا على الحياد الإيجابي ودبلوماسية الوساطة واعتماد الحلول السلمية في حل الصراعات([1]).

ثانيا: العوامل الاقتصادية : تتمتع سلطنة عُمان باقتصاد يعد ذات تنوع وتطور يعتمد على قطاعات رئيسية تساهم بشكل واسع في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي حيث تعد السلطنة من الدول التي حققت تطورات واضح في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة مما ساعد في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب([2]). وبالرغم من ذلك فقد تعد الطاقة في وقتنا الحاضر عاملاً مهم من عوامل الإنتاج حيث لا يمكن الإستغناء عنها في أي صناعة والنفط بصورة عامة وفي سلطنة عُمان بصورة خاصة له بعده الإستراتيجي لكونه سلعة لا بديل اساسي لها في الوقت الحاضر وفي المدى المتوسط والبعيد إذ أن المجالات الاخرى ما زالت في بداية تطورها([3]). ومن ذلك فأن من خلال التنوع الاقتصادي الذي اتخذته حكومة سلطنة عُمان وعدم اعتمادها بشكل كلي على النفط كمصدر للدخل القومي وإنما التوسع في قطاعات أخرى اسهمت في زيادة الناتج المحلي لسلطنة عُمان كقطاع الغاز الطبيعي والزراعة والصناعة والأسماك والخدمات وغيرها فقد ادى هذا التنوع في زيادة معدلات الدخل([4]).

ثالثا: العوامل الاجتماعية والثقافية : يتميز المجتمع العُماني بعراقة وقدم العادات والتقاليد التي وتوارثها المجتمع العُماني ابا عن جد اذ ساد المجتمع العُماني الكثير من العادات والتقاليد التي تناولت اغلب أوجه الحياة الاجتماعية والممارسات اليومية([5]). وكما تسعى السلطنة لتحقيق المنفعة الاجتماعية لمواطنيها عن طريق توفير الخدمات الأساسية مثل كالصحة والتعليم ودعم الثقافة والفنون وتوفير فرص العمل والاستدامة

---

(1) هاني البسوس ، السياسة الخارجية العمانية: التوازن الصعب ، عربي21، 27/يناير/2019, متاح على الرابط التالي: https://arabi21.com/storyamp/1155413/ ، تاريخ الزيارة 2024/8/14.

(2) مدونة امتلاك العقارية، اقتصاد سلطنة عمان، 29/7/2024,متاح على الرابط التالي: https://www.imtilak.net/ar/oman/articles/oman-economy ، تاريخ الزيارة12/8/2024.

(3) حارب بن سعير بن سليم الهنائي، **مصدر سبق ذكره**،ص2.

(4) خالد بن حمد بن سالم الغيلاني، **الاثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني (دراسة ميدانية)**، وزارة التنمية الاجتماعية ، 2014،ص46.

(5) سليمان عبد الرحمن الخان ، الحياة الاجتماعية في عمان خلال دولة البوسعيد في الفترة (1774م_ 1862)، **مجلة البحث العلمي في الاداب** ، العدد العشرون (مصر: 2009)،ص296.

البيئية اذ ان هذه المساعي تعد مؤشر على التزام الحكومة العُمانية بتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد([1]).

اما العوامل الثقافية فقد تنفرد سلطنة عُمان من بين دول المنطقة الخليجية بوجه الخصوص والعربية بوجه العموم بثقافة نوعية خاصة لها على علاقة بالمكان اذ ان الربح التاريخي الضارب في أعماق الزمن للحاضرة العُمانية يدل على ان هذا المكان لا يمكن له الا ان يكون إلا مساحة للثقافة والحضارة والإرث المجيد حيث هناك ثقافة مائية وثقافة جبلية وثقافة صحراوية وغير ذلك مما تتيحه طبيعة المكان من استعداد لبناء ثقافة معينة([2]) ، ومن ذلك فقد تتمتع سلطنة عُمان بتاريخ وإرث حضاري تكون عبر الفترات المتعاقبة من خلال تفاعل الإنسان العُماني مع البيئة العُمانية ويتمثل التراث العُماني في الكثير من الشواهد الأثرية المتعددة الملموسة وغير الملموسة والتي تمثل الثقافة العُمانية على اختلاف أشكالها ومكوناتها وتباينها المميز والتي تتمثل في الإرث العلمي والمعرفي والسلوكي والمعماري والفني وغيرها وغيره منذ بزوغ عصر النهضة الحديثة([3]).

---

(1) مبارك ابو ياسين ، المنفعة الاجتماعية في سلطنة عمان ،فيينانور،14/يناير/2024,متاح على الرابط التالي : https://feenanoor.com/2024/01/14/ ، تاريخ الزيارة 2024/8/13.

(2) فليح مضحي احمد السامرائي ،**فضاءات الادب العماني الحديث** (العراق ، دار الرافدين للنشر ،2024)،ص بدون.

(3) سليمان المحذوري و حميد النوفلي، **الثقافة العمانية في اليونسكو**(عمان، الان ناشرون وموزعون،2024)،ص35.

الخاتمة

في الختام نستنتج ان المقومات في سلطنة عُمان مكنتها من الحفاظ على توازنها وتحقيق استقرارها ومصالحها من خلال تاريخها الذي يعود الى ما قبل ال 12 قبل الميلاد وموقعها الجغرافي الذي يعد احد المقومات التي تظهر بها اهمية الدولة وقوتها السياسية واضافة للسياسة القائمة على مبدا الحياد والسلام وحل المنازعات بالطرق السلمية وكذلك لما لها من مقومات اقتصادية وقوة عسكرية اكثر تطور من اجل حفظ الامن والاستقرار وبناء علاقات مستقرة ومتوازنة مع الدول الاقليمية وكانت للسلطنة دور قيادي في تأسيس مجلس التعاون الخليجي كما انها اتخذت طرف الحياد والوسيط في حرب الخليج الاولى والثانية وتعرف سلطنة عُمان بانها دولة مستقرة ومسالمة في منطقة مضطربة وبالإضافة الى انضمامها الى العديد من المنظمات والمعاهدات الدولية

كما ان بيئة السياسة العامة في سلطنة عُمان تتأثر بشكل مباشر بالبيئات التي تحيط بها وتتفاعل معها حيث تتمثل بيئتها التنظيمية بأنها دولة عربية اسلامية مستقلة ونظام الحكم فيها ملكي وراثي وينقسم المجتمع العُماني الى مواطنين عرب ومواطنين من اصول هندية واصول افريقية ومن المذاهب في واباضية وسنة وشيعة وتعتمد سلطنة عُمان على النفط وغيرها وتقوم سياستها على مبدا احلال السلام والامن وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وترتبط السلطنة بعلاقات دبلوماسية مع الكثير من دول العالم، كما تقوم سلطنة عُمان على العديد من العوامل التي لها تأثير في صنع السياسة العامة منها العوامل السياسية التي تؤكد على السلام والاستقرار والحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول او العوامل الاقتصادية التي تعد الاساس في نهضة سلطنة عُمان او في الجانب الاجتماعي والثقافي بما تتمتع به السلطنة من ثقافة و وعي وتاريخ قديم متجذر.

Conclusion:

In conclusion, we conclude that the components in the Sultanate of Oman enabled it to maintain its balance and achieve its stability and interests through its history that dates back to before 12 BC and its geographical location, which is one of the components that show the importance of the state and its political strength, in addition to the policy based on the principle of neutrality and peace and resolving disputes through peaceful means, as well as its economic components and more developed military power in order to maintain security and stability and build stable and balanced relations with regional countries. The Sultanate played a leading role in establishing the Gulf Cooperation Council, and it also took the neutral and mediating side in the first and second Gulf Wars. The Sultanate of Oman is known as a stable and peaceful state in a turbulent region, in addition to its accession to many international organizations and treaties. The general policy environment in the Sultanate of Oman is directly affected by the environments that surround it and interact with it, as its organizational environment is that it is an independent Arab Islamic state and its system of government is a hereditary monarchy. Omani society is divided into Arab citizens and citizens of Indian and African origins. The sects are Ibadi, Sunni and Shiite. The Sultanate of Oman depends on oil and other things. Its policy is based on the principle of establishing peace, security, good neighborliness and non-interference in the internal affairs of countries. The Sultanate has diplomatic relations with many countries in the world. The Sultanate of Oman is also based on many factors that have an impact on making public policy, including political factors that emphasize peace, stability, neutrality and non-interference in the internal affairs of countries, or economic factors that are the basis for the renaissance of the Sultanate of Oman, or the social and cultural aspect, given the Sultanate’s culture, awareness and ancient, deep-rooted history.

قائمة المصادر

اولا: الكتب :

1-عبد الرحمن احمد سيف ، تطور دولة سلطنة عمان ، ط١ (الاردن ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، 2015).

2-ايمن عبد الكريم الفيصل ، سلطنة عُمان مواقفها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية ،ط١ (بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2020).

3-احمد الباز، الثورة والحرب تشكيل العلاقات الايرانية الخليجية (العربي للنشر والتوزيع ، 2018).

4-عمر هشام الشهابي، الخليج بين الثابت والمتحول (بيروت، منتدى المعارف ،2014).

5-محمود الجبارات، دراسات في تاريخ سلطنة عمان المعاصر(بغداد،دار الرافدين للنشر،2024).

6-صبحي سليمان، سلطنة عُمان بين الحاضر والماضي (القاهرة ، دار الفجر للنشر ، 2015).

7-فليح مضحي احمد السامرائي، فضاءات الادب العماني الحديث (العراق ، دار الرافدين للنشر ،2024).

8-سليمان المحذوري و حميد النوفلي، الثقافة العمانية في اليونسكو(شركة العان للنشر،2024).

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

1-عدنان بن صالح الحمادي، السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حِيال الجمهورية الاسلامية الايرانية ومدى تأثيرها على امن مجلس التعاون لدول الخليج العربي (2011-2020)،رسالة ماجستير منشورة ، الاردن ، جامعة الشرق الاوسط ، 2021.

2-مقدام عبد الحسن باقر الفياض ، سياسة بريطانيا تجاه عُمان 1856-1898 ، اطروحة دكتوراه منشورة ، العراق ، جامعة الكوفة ، 2006.

3-علي بابا حمو، التجربة النهضوية في سلطنة عمان – التعليم نموذجا – ، رسالة ماجستير منشورة ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2019.

4-علي احمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والدبلوماسي لعُمان في الشرق الاوسط في ظل السلطان قابوس بن سعيد 1970-2020 ، اطروحة دكتوراه منشورة ، الجزائر ، جامعة مؤتا ، 2021.

5-خميس بن علي بن خميس السنيدي، السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه الازمة اليمنية (2015-2020)، رسالة ماجستير منشورة ، الاردن ، جامعة الشرق الاوسط ،2020.

6-حارب بن سعيد بن سليم الهنائي، تقلبات اسعار النفط واثرها على وضع الموازنة العامة في سلطنة عمان "دراسة تحليلية مقارنة"، اطروحة دكتوراه منشورة، مصر، جامعة المنصورة،2020.

ثالثا: الدوريات العلمية:

1- اسلام احمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية ، **المجلة العربية للنشر العلمي** ، العدد التاسع (الاردن : 2019).

2-محمد مرعي جاسم، الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني (1970 -2020)، مجلة العلوم السياسية ، العدد 62 (بغداد : 2021).

3-نادية فاضل عباس فضلي ، النظام السياسي لسلطنة عما وعلاقته مع مجلس التعاون الخليجي، المجلة السياسية والدولية.

4-زياد خلف عبد الله الجبوري، طبيعة السياسة الخارجية العمانية في ظل الازمات الاقليمية الجديدة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد2 (العراق : 2019).

5-شذى الحسيني، سلطنة عُمان في النظام الدولي في المدة ما بين 1980 وحتى 1991، مجلة جامعة النجاح للابحاث ، العدد1 (2022).

6- ثامر عزام حمد، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عمان حتى عام 1986م، **مجلة سر من رأى** ، العدد23(سامراء :2010).

7-علي حمزة عباس ، موقف سلطنة عُمان من حرب الخليج الاولى والثانية ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، العدد1 (العراق : 2014).

8-احمد بن علي بن حمد بني عرابة ، مسؤولية رئيس الدولة في سلطنة عمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : درسة تحليلة مقارنة ، المجلة الالكترونية الدولية للتقدم في العلوم الاجتماعية ، العدد27 (2023).

9-هند قاسم محمد الحقوق والحريات العامة في دستور سلطنة عُمان وسبل حمايتها، مجلة العلوم السياسة، العدد 65(2023).

10-سليمان عبد الرحمن الخان، الحياة الاجتماعية في عمان خلال دولة البوسعيد في الفترة (1774م_ 1862)، مجلة البحث العلمي في الاداب ، العدد العشرون (2009).

رابعا: المصادر الالكترونية:

1- مصطفى عنبر ، انضمام سلطنة عمان للامم المتحدة عام 1971 ، 7/اكتوبر/ 2019 ، اليوم السابع ، متاح على الرابط التالي : https://m.youm7.com/amp/2019/10/7-

2- خليل بن عبد الله الخنجي ، عُمان في منظمات العمل الدولية ، جريدة الرؤية ، 21/ مايو / 2022 ، متاح على الرابط التالي :- https://alroya.om/p/301172

3- بوابة سلطنة عُملن التعليمية ، مرسوم سلطاني رقم 6/2021 بإصدار النظام السياسي للدولة ، متاح على الرابط التالي :- https://home.moe.gov.om/file/main-tab/links/oman/System4.pdf

4-فوري ، ما هو نظام الحكم في سلطنة عُمان ، 2022/10/23. ، متاح على الرابط التالي :- https://www.fawry.news/114634

5- مارك فاليري ، تفاقم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عُمان ، مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الاوسط ، 28/يناير/ 2015, متاح على الرابط التالي :- https://carnegieendowment.org/research/2015/01/simmering-unrest-and-succession-challenges-in-oman?lang=ar&center=middle-east

6- سلطنة عمان وزارة الداخلية، اعلان نتائج التعداد الالكتروني 2020م،15/ديسمبر/2020,متاح على الرابط التالي:- https://www.moi.gov.om/ar-om/news/

7- مدرين المكتومية ، السياسة الخارجية العمانية ثوابت وطنية راسخة لتحقيق السلام والاستقرار ، جريدة الرؤية ، 24/ نوفمبر/ 2023, متاح على الرابط التالي :- https://alroya.om/p/333774

8- وزارة الخارجية العمانية ، المبادئ والمرتكزات ، متاح على الرابط التالي :- https://www.fm.gov.om/policy-ar/principles-ar/?lang=ar

9-ضياء نوح ، ثبات ام تغير اتجاهات السياسة الخارجية العُمانية في المنطقة ،مركز رع للدراسات الاستراتيجية ، 5/يناير/2022, متاح على الرابط التالي:- https://rcssegypt.com/8378 ،تاريخ الزيارة4/8/2024.

10-جريدة عمان،من سلطنة عمان الى العالم الحوار خيارنا الاسلم،24/سبتمر/2023,متاح على الرابط التالي:- https://www.omandaily.om/ampArticle/1145329، تاريخ الزيارة2024/8/7.

11-محمد بن هويدان،السياسة الخارجية العمانية،مجلة درع الوطن، 1/3/2017, متاح على الرابط التالي:- https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/articles/

12- هاني البسوس ، السياسة الخارجية العمانية: التوازن الصعب ، عربي21، 27/يناير/2019, متاح على الرابط التالي:- https://arabi21.com/storyamp/1155413/ ، تاريخ الزيارة 2024/8/14.

13-مدونة امتلاك العقارية، اقتصاد سلطنة عمان، 29/7/2024,متاح على الرابط التالي:- https://www.imtilak.net/ar/oman/articles/oman-economy

14- مبارك ابو ياسين ، المنفعة الاجتماعية في سلطنة عمان ،فيينانور،14/يناير/2024,متاح على الرابط التالي :- https://feenanoor.com/2024/01/14/

خامسا: المصادر الاجنبية:

1- EUR , **The Middle East and North Africa 2003** , 49th Edition (Taylor & Francis Group,1977),p868.

2-Oxford Business Group , **The Report: Oman 2009** (British, Oxford Business Group ,2000),p19.

3- Oxford Business Group ,**EMERGING OMAN 2007**(Britain ،Oxford Business Group ,2007),p8.

4-Abdulgani BOZKURT and Muhammed Hüseyin MERCAN , Oman's Foreign Policy and Its Mediating and Balancing Role in the Middle East , **University Journal of Political Science** ,the number10 (2022),p182.

5- EMİN AKSEKİ , OMAN'S FOREIGN POLICY BETWEEN 1970-2008 ,**Published master's thesis** , Türkiye ,Middle East Technical University ,2010,p73.

6-Jeremy M. Sharp,Oman: Politics, Security, and U.S. Policy, **Congressional Research Service**, 2024,p6.

List of resources

First: Books:

1- Abdul Rahman Ahmed Saif, The Development of the Sultanate of Oman, 1st ed. (Jordan, Dar Al-Moataz for Publishing and Distribution, (2015)>

2- Ayman Abdul Karim Al-Faisal, The Sultanate of Oman, its Regional and International Positions and Neutrality in its Foreign Policy, 1st ed. (Baghdad, Markaz Al-Bayan for Studies and Planning, 2020)

3- Ahmed Al-Baz, Revolution and War: Shaping Iranian-Gulf Relations (Al-Arabi Publishing and Distribution،2018)

4- Omar Hisham Al-Shahabi, The Gulf between the Constant and the Variable(Beirut, Knowledge Forum ،2014)

5- Mahmoud Al-Jabarat, Studies in the History of the Contemporary Sultanate of Oman (Baghdad, Dar Al-Rafidain Publishing House, 2024).

6- Subhi Suleiman, The Sultanate of Oman between the Present and the Past (Cairo, Dar Al-Fajr Publishing,2015).

7- Falih Mudhi Ahmad Al-Samarra'i, Spaces of Modern Omani Literature (Iraq), Dar Al-Rafidain Publishing House, 2024).
8- Sulaiman Al-Mahdhouri and Hamid Al-Nofli, Omani Culture in UNESCO (Al-Aan Publishing Company, 2024).

Second: Letters and theses

1 - Adnan bin Saleh Al Hammadi, The foreign policy of the Sultanate of Oman towards the Islamic Republic of Iran and its impact on security
Gulf Cooperation Council (2011-2020), published master's thesis, Jordan, Middle East University, 2021.
2- Muqaddam Abdul Hassan Baqir Al-Fayyadh, Britain's Policy Towards Oman 1856-1898, published doctoral thesis, Iraq, University of 20 Kufa, 2006.
3- Ali Baba Hammou, the Renaissance Experience in the Sultanate of Oman - Education as a Model, published master's thesis, Algeria, University of Qasdi Merbah Ouargla, 2019.
4- Ali Ahmed Abdul Hamid Al-Rahamana, The Political and Diplomatic Role of Oman in the Middle East under Sultan Qaboos bin Said 2020-1970, published PhD thesis, Algeria, Mutah University, 2021.
5- Khamis bin Ali bin Khamis Al-Sunaidi, The Foreign Policy of the Sultanate of Oman towards the Yemeni Crisis (2015-2020), published MA thesis, Jordan, Middle East University, 2020.
6 - Harb bin Saeed bin Salim Al-Hinai, Oil price fluctuations and their impact on the general budget situation in the Sultanate of Oman "An analytical study"Comparison, published PhD thesis, Egypt, Mansoura University, 201.

Third: Scientific periodicals:

1- Islam Ahmed Salim Al-Ayasrah, Determinants of Foreign Policy, Arab Journal of Scientific Publishing, Issue Nine (Jordan: 2019).
2- Muhammad Marai Jassim, Moderation in Omani Foreign Political Behavior (1970-2020), Journal of Political Science, Issue 62 (Baghdad: 2021).
3- Nadia Fadhel Abbas Fadhli, The Political System of the Sultanate of Oman and its Relationship with the Gulf Cooperation Council, Political and International Magazine.
4- Ziad Khalaf Abdullah Al-Jubouri, The Nature of Omani Foreign Policy in Light of the New Regional Crises, Tikrit University Journal,For Rights, Issue 2 (Iraq: 2019).
5-Shaza Al-Hussaini, The Sultanate of Oman in the International System in the Period from 1980 to 1991, An-Najah University Journal for Research, Issue 1 (2022).
6-Thamer Azzam Hamad, Sultan Qaboos bin Said and his role in modernizing Oman until 1986 AD, Sirr Man Ra'a Magazine, Issue 23 (Samarra: 2010).
7-Ahmed bin Ali bin Hamad Bani Araba, The Responsibility of the Head of State in the Sultanate of Oman and the Gulf Cooperation Council Countries: A Comparative Analytical Study, International Electronic Journal for Advances in Social Sciences, Issue 27 (2023).
8-Hind Qasim Muhammad, Public Rights and Freedoms in the Constitution of the Sultanate of Oman and Ways to Protect Them, Journal of Political Science, Issue 65 (2023).
9-Sulaiman Abdul Rahman Al Khan, Social Life in Oman during the Al Busaid State in the Period (1774-1862 AD), Journal of Scientific Research in Literature, Issue Twenty (2009).

Fourth: Electronic sources

1- Mustafa Anbar, The Sultanate of Oman's accession to the United Nations in 1971, October 7, 2019, Youm7, available at the following link: - https://m.youm7.com/amp/2019/10/7:

2-Khalil bin Abdullah Al-Khanji, Oman in international labor organizations, Al-Roya newspaper, May 21, 2022, available at the following link: - https://alroya.om/p/301172
3- Sultanate of Oman Educational Portal, Royal Decree No. 6/2021 issuing the political system of the state, available at the following link: -https://home.moe.gov.om/file/main-tab/links/oman/System4.pdf
4-Fawry, What is the system of government in the Sultanate of Oman, 10/23/2022., Stocks on the following link: - https://www.fawry.news/114634
5-Marc Valeri, Simmering Unrest and Succession Challenges in Oman, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, January 28, 2015, available at: https://carnegieendowment.org/research/2015/01/simmering
6-Sultanate of Oman, Ministry of Interior, Announcement of the results of the electronic census 2020, December 15, 2020, available at the following link: - https://www.moi.gov.om/ar-om/news/
7-Madreen Al Maktoumiya, Omani Foreign Policy: Solid National Constants for Achieving Peace and Stability, Al Roya Newspaper, November 24, 2023, available at the following link: https://alroya.om/p/333774
8-Omani Ministry of Foreign Affairs, Principles and Foundations, available at the following link: - https://www.fm.gov.om/policy-ar/principles-ar/?lang=ar
9-Diaa Noah, Stability or Change in Omani Foreign Policy Directions in the Region, Raa Center for Strategic Studies, January 5, 2022, available at the following link: https://rcssegypt.com/8378
10-Oman Newspaper, From the Sultanate of Oman to the World, Dialogue is Our Safest Choice, September 24, 2023, available at the following link: https://www.omandaily.om/ampArticle/1145329
11-Mohammed bin Huwaidan, Omani Foreign Policy, Nation Shield Magazine, 3/1/2017, available at the following link: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/articles/
12-Hani Al-Basous, Omani Foreign Policy: The Difficult Balance, Arabi21, January 27, 2019, available at the following link: -https://arabi21.com/storyamp/1155413/
13-Imtilak Global Real Estate Blog, Infrastructure in the Sultanate of Oman, 2024/7/19, available at the following link: - https://www.imtilak.net/ar/oman/articles/oman-infrastructure
14-Mubarak Abu Yassin, Social Benefit in the Sultanate of Oman, Feenanoor, January 14, 2024, available at the following link: https://feenanoor.com/2024/01/14/

Fifth: Foreign sources

1- EUR, The Middle East and North Africa 2003, 49th Edition (Taylor & Francis Group, 1977).
2-Oxford Business Group The Report: Oman 2009 (British, Oxford Business Group ,2000).
3- Oxford Business Group, EMERGING OMAN 2007(Britain Oxford Business Group ,2007).
4-Abdulgani BOZKURT and Muhammed Hüseyin MERCAN, Oman's Foreign Policy and Its Mediating and Balancing Role in the Middle East, University Journal of Political Science, the number10 (2022).
5- EMİN AKSEKİ, OMAN'S FOREIGN POLICY BETWEEN 1970-2008,Published master's thesis, Türkiye, Middle East Technical University,2010,p73.
6-Jeremy M. Sharp, Oman: Politics, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service, 2024.